فرص التنويع الاقتصادي على ضوء التحديات الراهنة للأمن الطاقوي الجزائري

حميد رسول
جامعة البويرة
Hamid_rassoul@yahoo.fr

عاشور حيدوسي
جامعة البويرة
choulayn@yahoo.fr

Opportunities for economic diversification in the light of current challenges to Algerian energy security

الملخص: نسعى من خلال هذا المقال لتسليط الضوء على ما تشهده الجزائر من تحديات موجعة تمس صميم أمنها الطاقوي وحتى الوطني؛ والمتمثلة أساسا في تبعيتها الشديدة والمطلقة لقطاع المحروقات في ظل تحدي نضوب الموارد الطاقوية الأحفورية وتراجع الإنتاج الوطني الجزائري من الطاقة، وما قابله من تحدي في زيادة الاستهلاك المحلي من الطاقة وأعباء دعم الأسعار في السوق المحلي. فضلا عما تشهده توازنات السوق الدولية من تراجع لأسعار الطاقة، وثورة في الموارد الطاقوية غير الأفورية (الغاز الصخري). وهو ما جعل الأمن الطاقوي الجزائري أكثر ارتهانا ومحل تهديد. وتهدف هذه الدراسة الى الخوض في معضلة التبعية الكبرى والمزمنة للاقتصاد الجزائري نحو الريع النفطي، خاصة مع أزمة الطاقة الآنية. ويطرح التوجه نحو استغلال الطاقة الشمسية كرهان مرافق للأمن الطاقوي الجزائري، وتنمية قطاع السياحة في هذا الصدد كأحد الخيارات المتاحة والممكنة وحتى المستديمة للريع النفطي لأجل خلق ثروة وتنمية مستديمة وعوائد مالية معتبرة.

الكلمات المفتاحية: الريع النفطي، الأمن الطاقوي، تحديات الأمن الطاقوي الجزائري، الطاقة الشمسية، تنمية السياحة.

مقدمة:

يحظى موضوع الأمن الطاقوي بأهمية مركزية في العلاقات الدولية لما له من تأثيرات في النمو الاقتصادي للدول والتطور الاجتماعي. فالطاقة محرك التنمية الاقتصادية وسلاحا استراتيجيا ذو حدين، يستخدم إما باتجاه السلام والتعاون وإما باتجاه النزاع والحرب نظرا لتسييسه. فلا عجب أن يقول المتخصص في شؤون الطاقة دانييل يورغن" البترول هو 10% من الاقتصاد و90% من السياسة". فضلا عن الاعتماد المتزايد على النفط والغاز من جهة، وتحدي نضوب الموارد الطاقوية الأحفورية التقليدية من جهة ثانية. وكذا الاهتمام المتعاظم نحو الطاقات البديلة والمتجددة. وتتمثل أولويات الجزائر باعتبارها بلدا منتجا ومصدرا للطاقة في الحصول على أسعار مقبولة بسوق الطاقة على المدى الطويل، فضلا عن تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية. كما يتمثل هدفها في إيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة. زيادة عن تنويع أسواق تصدير طاقاتها مع تنويع مصادر طاقاتها في حد ذاتها كما يقول تشرشل" أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع وحده lie in variety and variety alone " وتتلخص تحديات الأمن الطاقوي الجزائري على ضوء التوجه العالمي لاستغلال الطاقات البديلة والمتجددة بدرجة أولى في تراجع أسعار الطاقة في السوق الدولية. فضلا عن تحدي نضوب الموارد الطاقوية الأحفورية الجزائرية، وكذا تراجع فرص الاكتشافات النفطية والغازية. وزيادة الاستهلاك المحلي للطاقة ودعم الأسعار، وهو ما يهدد بدوره الأمن الطاقوي الجزائري. وتتجلى رهانات الأمن الطاقوي الجزائري على ضوء هذا التوجه العالمي في مدى قدرة الجزائر على تنويع وإيجاد مناطق إمداد جديدة (أسواق جديدة) تجنبا للتبعية نحور السوق الأوروبي. زيادة على مدى قدرتها في تطوير مواردها الطاقوية التقليدية وغير التقليدية في المدى القريب والمتوسط، بما يشمل من استثمار في الطاقة الشمسية. أو حتى ايجاد بدائل اخرى للريع النفطي الجزائري والذي يعد القطاع السياحي من بين خياراتها الممكنة في ذلك. وهكذا تتضح لنا مشكلة الدراسة التي امكننا صوغها على النحو التالي:

ما هي بدائل الريع النفطي على ضوء التحديات الراهنة للأمن الطاقوي الجزائري ؟ وإلى أي مدى يمكن لهذه البدائل أن تكون خيارات مستديمة تساهم في خلق الثروة الوطنية ؟

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل عبر المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الريع النفطي والأمن الطاقوي الجزائري

المحور الثاني: التحديات الراهنة للأمن الطاقوي الجزائري: الطاقة في نضوب

المحور الثالث: الطاقة الشمسية كرهان لتعزيز الأمن الطاقوي الجزائري.

المحور الرابع: السياحة كبديل مستديم للريع النفطي في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم الريع النفطي والأمن الطاقوي الجزائري

أولا– مفهوم الريع النفطي:

يعبر مصطلح الدولة الريعية، أو دولة الريع النفطي عن تلك الدولة التي تعتمد اعتماد شديدا على عائدات صادراتها من المواد الأولية (الطاقوية) لتغطية الجزء الأكبر من نفقاتها. وتعد الجزائر دولة ريعية بامتياز، حيث يعتمد اقتصادها اعتمادا شديدا على مداخيل قطاع المحروقات في ايرادات ميزانية الدولة. وتواجه الدول الريعية — على غرار الجزائر– معضلة تمثل هاجسا لصناع السياسات؛ تتمثل في الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط سواء بسبب نضوبه أو بسبب انحسار دوره نتيجة التطور التقني لمصادر الطاقة البديلة.[1]

ثانيا– مفهوم الأمن الطاقوي الجزائري:

ترجع الأدبيات السياسية استخدام مفهوم الأمن الطاقوي الى مطلع القرن العشرين، وتحديدا كما يقول دانييل يورغن الى فترة الحرب العالمية الأولى؛ أين اتخذ آنذاك اللورد تشرشل قرارا تاريخيا بتحويل تشغيل السفن الحربية البريطانية من الفحم الى النفط، طموحا منه لجعل تلك السفن أسرع وأكثر فاعلية من نظيرتها الألمانية. والحقيقة أن هذا القرار كان يعني أيضا الاعتماد على الإمدادات الطاقوية غير الآمنة حينها من بلاد فارس، بدلا من فحم "ويلز". وقد عرّف تشرشل مفهوم أمن الطاقة، آنذاك قائلا أنه " يكمن في التنوع والتنوع وحده lie in variety and variety alone". وهكذا ومنذ قرار تشرشل ذاك– وللمرة الأولى– أصبح أمن إمدادات الطاقة فيما وراء البحار إحدى المسؤوليات الكبرى للدول.[2]

وتطور هذا المفهوم من ارتباطه "بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية"– وذلك حينما حصلت معظم الدول المنتجة على استقلالها السياسي– الى مفهوم آخر يتعلق "بأمن العرض والطلب" نتيجة لكبرى الأزمات الطاقوية، فقد ازداد الاهتمام بالمفهوم إبان الحظر النفطي لعام 1973 الذي قامت به الدول العربية المنتجة للنفط تجاه الدول الصناعية الغربية الداعمة لإسرائيل.

ثم ليتطور المفهوم الى مضمون آخر يتعلق "بأمن المنشآت الطاقوية"، حيث اكتسب المفهوم بعدا أعمق مع ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب عقب أحداث 2001/9/11، وقيام التنظيمات الإرهابية بتهديد المنشآت والإمدادات النفطية نحو الغرب. وصولا إلى مفهوم "أمن الإمدادات الطاقوية" المتعلق بالعوامل الطبيعية، خاصة بعد إعصاري "كاترينا" و"ريتا" في الولايات المتحدة الأمريكية أوت– سبتمبر 2005.

وهكذا ومنذ بروز شيوع استخدام مفهوم أمن الطاقة وهو في حالة ديناميكية. نتيجة تتباين تصورات الدول للمفهوم نتيجة لموقعها في سوق الطاقة منتجة أو مستهلكة. [3]

وتعرف الدول المستورة للطاقة أمنها الطاقوي بكونه يقوم على ضمان إمدادات طاقة كافية، من موردين موثوق بهم، وبأسعار معقولة (منخفضة) من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو، وبتكلفة اجتماعية أقل. بينما يعرف أمن الطاقة عند الدول المصدرة على أنه أمن الطلب بأسعار تنافسية، وتتوجس هذه الدول المصدرة من حالات الركود الاقتصادي عند الدول المستوردة، الذي من شأنه أن يقلل الطلب على الطاقة.[4]

والحقيقة لو كنا في محاولة الجمع بين التعريفات السابقة لقلنا أن أمن الطاقة يعني التوازن السليم بين العرض والطلب على الطاقة بغرض تسهيل وخدمة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي لكل من المصدرين والمستوردين. إنه توازن يقصد منه التوافق بين مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة ومجموعة معقدة من الاحتياجات. ومعنى هذا أن ننظر الى أمن الطاقة نظرة تعاونية لا نزاعية.

ويقوم مفهوم الأمن الطاقوي الجزائري–كغيره من الدول المصدرة– على أمن الطلب المستمر وبأسعار تنافسية تضمن تسديد تكاليف الاستثمار وتحقيق أرباح مالية. كما يتضمن أمن استدامة الاستخراج الكافي لمصادر الطاقة وبعيدا عن الأضرار البيئية.

المحور الثاني: التحديات الراهنة للأمن الطاقوي الجزائري

تواجه الجزائر تحديات أمنية موجعة تمس صميم أمنها الطاقوي وحتى الوطني ناتجة عبر عديد العوامل المختلفة والمتنوعة نتيجة تبعيتها المطلقة لهذا القطاع. وينبغي الاشارة بداية الى أن الجزائر لا تعد منتجا طاقويا كبيرا، ولا ذات احتياطي كبير. حيث يبلغ احتياطي الجزائر المؤكد من النفط حوالي 12.2 مليار برميل. ومقدار4.5 ترليون م^3 من احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد. وأما عن أرقام الغاز الصخري فهي غير مؤكدة، غير أن تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تفيد بأن الجزائر تحوز على نحو 20 ترليون م^3. ويشكل النفط والغاز نسبة 98% من مداخيل التصدير، ونسبة 62% من إيرادات ميزانية الدولة، وقرابة 35% من إجمالي الناتج المحلي. وعليه تتمثل معضلة الجزائر الريعية في تبعيتها الأحادية والمطلقة لقطاع المحروقات من جهة، وما يشهده أمنها الطاقوي راهنا من تحديات خطيرة تصب في فكرة ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني، وايجاد بدائل مساعدة لقطاع المحروقات. ومن التحديات التي تفرض وتحتم ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نذكر:

أولا– تحدي تذبذب وانخفاض أسعار الطاقة في السوق الدولية:

حيث سجل تراجع الأسعار في السوق الدولية انحدارا تنازليا من عتبة 109 دولار للبرميل في جانفي 2014، لينزل الى عتبة أقل من 30 دولار للبرميل منتصف جانفي 2016– وهو اكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها المؤقت عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية حينما وصل سعر البرميل الواحد من النفط 37 دولار في ديسمبر 2008-. [5]ويرجع هذا التراجع الحالي الى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لدى كبرى الدول الصناعية(الصين والهند ودول شرق آسيا ودول منطقة اليورو)، فضلا عن وفرة فائضا في العرض الطاقوي تجاوز مليوني برميل نفط. وهذا بسبب دخول النفط الصخري الأمريكي الى السوق الدولية، وقرار أوبك بعدم خفض سقف إنتاجها وإبقائه في حدود 30 مليون برميل يومي.[6] ورفض المملكة العربية السعودية التخلي عن حصصها في الأسواق (وهي المنتج المرجح*). زيادة على التحسن في كفاءة استخدام الطاقة في الدول المتقدمة. وكل هذا جعل الاسعار تنخض الى دون 30 دولار للبرميل الواحد. وبالتالي انعكس هذا الواقع بصفة مباشرة على حالة الأمن الطاقوي الجزائري، بما انعكس بدوره على عائدات الجزائر من تصدير هذا المورد، حيث انخفضت بنسبة 9% عام 2014، و40% في نهاية سنة 2015. وتتمثل نتائج هذا التراجع في عجز الميزان التجاري الجزائري، وتطلب هذا اللجوء الى صندوق ضبط الإيرادات؛ الذي كان يحتوي على أكثر من 150 مليار دولار عام 2011، وفي أواخر عام 2015 كان يحتوي هذا الصندوق أقل من 45 مليار دولار وما حليا(أوت **2016**) فلا يحتوي هذا الصندوق على شيء، وهو ما سيدفع نحو اللجوء الى احتياطي الصرف(180 مليار دولا عام2014) الذي لا تزيد قدرة تغطيته لاحتياجات البلاد مدة 35 شهرا فقط. وهو ما يجعل الأمن الاقتصادي وحتى الوطني محل تهديد كبير نتيجة التبعية الشديدة والمطلقة للجزائر نحو قطاع المحروقات.[7]

ثانيا– تحدي نضوب الموارد الطاقوية وتراجع الإنتاج الوطني:

لقد طرحت في هذا الصدد عديد النظريات التي تتحدث عن نهاية عصر النفط أو مرحلة أفول النفط باعتباره موردا ناضبا غير قابل للتجدد. وأبرز النظريات التي طرحت في هذا الصدد نظرية العالم الجيولوجي **"ماريو كينغ هابرت"** حول أوج الطاقة على اثر دراسة قام بها عام 1956 وتنبأ حينها ببلوغ عديد الدول لأوج انتاجها الطاقوي في فترات محددة، وهو ما حدث فعلا عند بعض الدول التي ذكرتها دراسة هابرت.[8] والحقيقة لا تشذ الجزائر عن هذه النظرية فقد سجل إنتاج النفط والغاز في الجزائر ذروته عام 2007. حيث انخفض منذ عام 2007 بنسبة 2 الى 3% سنويا، أين سجل سنة 2007 سقف 233 مليون طن معادل نفط، ليتراجع الى 187 مليون طن معادل نفط سنة 2012. هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن الجزائر ومنذ أزيد من أربع عقود من الزمن لم تسجل حقلا رئيسيا جديدا على شاكلة حاسي مسعود وحاسي الرمل.

ثالثا– تحدي زيادة الاستهلاك المحلي وما يرافقه من دعم للأسعار:

لقد بلغ استهلاك الطاقة في السوق المحلي الداخلي للجزائر مقدار52 مليون طن مكافيء نفط عام 2013. ويزداد هذا الاستهلاك بنسبة سنوية تقارب 8% بالنسبة الى الوقود. و7% بالنسبة الى الغاز الطبيعي، و12% بالنسبة الى الكهرباء. مع توقع زيادة كبيرة نتيجة تواصل عمليات تغطية وربط مناطق البلاد بالكهرباء والغاز، فمثلا ولغاية عام 2013 لم يصل عدد المستفيدين من غاز المدينة سوى 3 مليون مشترك فقط. يضاف الى هذا التحدي تحديا مرافق آخر وهو تحدي دعم الدولة لأسعار الطاقة في السوق المحلي الذي يشكل قيمة 10 % من الناتج المحلي الطاقوي.[9]

رابعا– تحدي ثورة الغاز الصخري وتراجع قيمة الموارد الطاقوية:

دفعت طفرة إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الى توازنات جديدة في سوق الطاقة الدولية، وتزداد رهانات هذه التوازنات على الأمن الطاقوي العالمي مع ضخامة تقديرات احتياطات هذا المورد الطاقوي، حيث تقدر ادارة معلومات الطاقة الأمريكية حسب دراسة شملت 40 دولة في العالم، الى أن أعلى احتياطات العالم من الغاز الصخري موجودة في الصين بنحو 1100 تريليون م^3، تليها الأرجنتين بنحو 800 تريليون م^3، ثم الولايات المتحدة بنحو 660 تريليون م^3. بينما لا تحوز الجزائر سوى على 20 تريليون م^3 فقط. وفي حال صدق هذه التقديرات، فإن سوق الطاقة سيشهد توازنات جديدة لا تصب في صالح الدول المنتجة للطاقة الأحفورية التقليدية. هذا من جهة. ومن ناحية أخرى فإن تكنولوجيا استخراج هذا المورد موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط وبعض الدول الأوربية. فضلا عن أن تأخر الجزائر عن هذه العملية سيجعلها تخسر أسواقها الطاقوية مستقبلا. والتحدي الآخر في الغاز الصخري هو تكلفة استخراجه العالية التي تصل بين 50-70 دولار للبرميل، بينما سعر بيعه في سوق الطاقة حاليا 30 دولار للبرميل.[10]

وهكذا يتبين مما تم استعراضه أن الجزائر لا تزال تسجل تبعية مزمنة لقطاع المحروقات؛ والذي يشهد بدوره تحديات موجعة سواء ما تعلق بالمستوى الداخلي المتعلق بتراجع ونضوب الموارد الطاقوية، أو على المستوى الخارجي المتعلق بتذبذب توازنات السوق الدولية ما قد يهدد الأمن الاقتصادي وحتى الوطني الجزائري. ومن هنا تطرح ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني، حيث يعد قطاع الشمسية كرهان للأمن الطاقوي نفسه، بينما القطاع السياحي أحد خياراته المتاحة في خلق الثروة والتنمية المستديمة.

المحور الثالث: الطاقة الشمسية كرهان للأمن الطاقوي الجزائري

أولا– مفهوم الطاقة الشمسية:

تستقطب هذه الطاقة من حرارة الشمس وخلاياها الضوئية حيث تنتج الحرارة بتحويل الطاقة الكامنة في أشعة الشمس، وتنقل إلى دورة ماء لتزويد المساكن بالماء الساخن أو للتدفئة، وقد تعددت طرق استغلال الطاقة الشمسية خاصة في الأعوام الأخيرة وذلك بتحويل أشعة الشمس إلى كهرباء باستعمال لوحات شمسية، وتتميز هذه الطريقة لتحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء بالسهولة في استعمالها و هذا ما يجعلها قابلة للاستعمال بالخصوص في الدول النامية أين تنعدم المولدات الكهربائية الضخمة.

مزايا الطاقة الشمسية:

- السهولة في استخدامها بسبب تقنياتها غير المعقدة كما يمكن استخدامها لتطوير تقنيات أخرى؛
- تعتبر من الطاقات الأقل تلويثا للبيئة بالمقارنة مع الطاقات الأخرى؛
- توفرها بشكل كبير في العالم العربي والدول النامية؛
- انخفاض تكلفتها مع مرور الوقت بعد التوسع في استخدامها، وهذا ما يمكن من خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من مشكلة البطالة.

عيوب الطاقة الشمسية:

- صعوبة تخزين الأشعة الشمسية أو الطاقة المتحررة منها، إذ أن عملية التخزين تتطلب تقنيات عالية ولا تزال البحوث العلمية جارية من أجل الوصول إلى تقنيات التخزين؛
- عدم امتلاك أنظمة الطاقة الشمسية لقابلية التخزين بسبب تغير قيمة الطاقة المستفاد منها في الليل والنهار وخلال فصول السنة، والحل المثالي هو استخدام وسائل تخزين كالبطاريات وهذا ما يتطلب صيانة وتكاليف إضافية زيادة على التكاليف المرتفعة بالنسبة لمردود الطاقة المنتفع بها، هذه العوائق تجعل هذا المصدر الغزير غير مجد بالدرجة المتوقعة؛
- عدم توفرها الطاقة الشمسية في كل دول العالم؛
- مشكلة صيانة وتنظيف أجهزة الطاقة الشمسية بسبب الغبار الذي يصيبها؛
- التكاليف العالية فيما يخص الدراسة لإقامة مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية.

ثانيا– قدرات الجزائر من الطاقة الشمسية:

حينما اتخذ اللورد تشرشل قرارا تاريخيا عشية الحرب العالمية الأولى بتحويل تشغيل السفن الحربية البريطانية من الفحم الى النفط لم يكن قرارا اضطراريا، وانما كان قرارا للبحث عن ميزة حربية وهي جعل سفنه الحربية أسرع من نظيرتها الألمانية حينها. أما اليوم فإن التوجه نحو الاعتماد على الطاقات المتجددة كرهان وبديل للطاقة التقليدية فأمر لا بد منه. وهنا نجد أن الطاقة الشمسية البديل الأمثل لتعزيز الأمن الطاقوي الجزائري، ذلك أن الطاقة التقليدية ناضبة ومحدودة –كما أشرنا اليه سابقا– زيادة على الميزة التي تتمتع بها الطاقة الشمسية في الجزائر وهي:

- مساحة واسعة من الصحراء الجزائرية 80% من مساحة الجزائر، اي نحو مليوني كلم مربع وما يمكن ان تتلاقاه من اشعة شمسية على مدار السنة.[11] كما انها تمتاز بالحرارة الشديدة فصل الصيف اين تفوق 60درجة مئوية.
- وفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية.
- امكانية تصدير هذه الطاقة نحو دول الجوار والدول الاوروبية نتيجة ضخامة القدرات الطاقوية الكامنة لهذا المورد.
- الآثار البيئية الايجابي، او بعبارة اخرى خلوها من التلويث البيئي مقارنة مع الطاقات الأحفورية. كما انها ذات طبيعة قابلة للتحويل لمختلف الطاقات.
- وجود مناطق ريفية وقروية معزولة ومتباعدة بالجزائر يحتم تشجيع بناء الالواح الشمسية لاستخراج الطاقة الكهربائية.
- جانب التكاليف الذي قد يكون ذا انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني.
- الطاقة الشمسية هي من أكبر مصادر طاقة الضوء والحرارة الموجودة على وجه الأرض، وتتوزع هذه الطاقة على اجزاء الارض حسب درجة القرب من خط الاستواء؛ حيث يعد هذا الخط اكبر منطقة تحظى بأكبر نصيب من تلك الطاقة.[12] حيث تقدر كمية الاشعاع الشمسي الواصلة الى الارض بنحو 1.36 كيلو واط/ المتر المربع. وان 50% منها ينعكس في الفضاء، و15 % على سطح الارض، ونحو 35% تمتص من قبل الهواء والماء والأتربة. وتتجلى القدرات الطاقوية الشمسية للجزائر على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): القدرات الشمسية الكامنة في الجزائر(كلواط/ساعة/م3/السنة)

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة%	4	10	86
قدرة التشميس في المتوسط(ساعة/السنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط(كلواط/م3/السنة)	1700	1900	2650

المصدر: سونلغاز، تطور الطاقات المتجددة في الجزائر، مجموع اوراق فنية الجزائر،2007،ص.2.

وحسب وكالة الطاقة الدولية فقد بلغ إجمالي الفوتوفولتية المركبة في العالم عام 2008 نحو 13425 ميغاواط، حيث تصدرت ألمانيا البلدان المستخدمة للفوتوفولتية أين بلغ إجمالي الطاقات لديها بمقدار 5340 ميغاواط، واسبانيا بنحو 3354 ميغاواط. وأما الجزائر فقد بلغت معدلاتها عام 2005 بنحو 1.4 ميغاواط.[13]

وتعد الصحراء الجزائرية– حسب الوكالة الفضائية الألمانية — أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الاشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية نحو 3000 ساعة اشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي. وتمتلك الجزائر اكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر 04 اربع مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، و60 مرة من حاجة الدول الاوروبية للطاقة الكهربائية.[14]

ويتضح جليا من خلال استعراض هذه الارقام ان الجزائر تتمتع بقدرات هامة من الاشعاع الشمسي يمكنها من تعزيز حالة أمنها الطاقوي ذو البعد الوطني وخاصة المحلي من فك العزلة عن المناطق الريفية والنائية، عبر وتوفير الإمداد الطاقوي الآمن والكافي والمستديم الناتج عبر عملية استغلال الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية.

المحور الرابع: السياحة كبديل مرافق ومساعد للريع النفطي الجزائري في المستقبل القريب

أولا– مفهوما السياحة والتنمية المستدامة:

تعرف التنمية لغة على أنها عملية نمو طبيعية تسير في مراحل متتالية أو تعني التطور في مراحل متعددة.[15] وتعود الجذور الأولى لطرح مفهوم التنمية المستدامة الى مؤتمر ستوكهولم عام 1972 حول البيئة الإنسانية، أين أدرج هذا المؤتمر قضية البيئة ضمن المأمورية السياسية للدول وأجندتها الأمنية. بمعنى أنه تم الحديث عن التنمية وضرورة المحافظة على المحيط من خلال البرنامج الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة لحماية المحيط. وجاء الاعتراف الرسمي بالتنمية المستدامة عام 1992على اثر قمة الأرض، وبناءا على تقرير لجنة بروتلاند" تقرير مستقبلنا المشترك" لعام 1987، وذكر مستهل هذا التقرير أن التنمية المستدامة: "بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجياتها".[16]

وتعرف التنمية المستدامة أنها التنمية التي تسعى لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، فضلا عن أنها القدرة على تحقيق التنمية الرشيدة التي تستجيب لحاجات الأجيال الحالية وتحققها، كما أنها الاستخدام الأمثل للموارد البيئية المتاحة والموارد الاقتصادية دون المساس أو التعرض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، والاستجابة لمتطلباتها التنموية دون تعرض البيئة والمقومات الطبيعية للدمار والاستنزاف.[17] ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة على أنها:" تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. وتركز التنمية المستدامة على مجموعة العناصر المهمة تقوم على استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تحقق النمو دون آثار سلبية على البيئة والمجتمع، والتحكم في استخدام الموارد الطبيعية، مع حصر معقول للنشاطات الاقتصادية وتركيزها في أماكن محددة، ووضع التشريعات والنصوص القانونية الخاصة بحماية البيئة. وإنشاء هياكل مؤسسية لحماية البيئة كمراكز المتابعة، والاهتمام بالمحميات الطبيعية وحمايتها.

وأما عن مفهوم السياحة؛ فيعني لغة التجوال، وتعني عبارة ساح في الأرض ذهب وسار على وجه الأرض. أما اصطلاحا فتعني " مجموعة العلاقات التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، فضلا عن ضرورة أن لا ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي. وتعرف المنظمة العالمية للسياحة السياحة على أنها" تعني ضرورة تضمين بعض العناصر بما ينطوي على ذلك تحرك الأفراد من موقع إلى آخر، وخارج مجتمعهم المحلي، وكذا توفير الجهات المقصودة للسياحة نطاقا من النشاطات والخبرات والتسهيلات والخدمات. زيادة على إشباع الحاجات والدوافع المختلفة للسائح.[18]

ويعني مفهوم التنمية السياحية بعبارة بسيطة نمو وازدهار النشاط السياحي في أي دولة، وعبر مجموعة الأهداف العامة. كما تعرف على أنها:" تلك العملية التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وترشيد وتعميق الإنتاجية في القطاع السياحي، فهي عملية مركبة متشعبة تضم عدة عناصر متصلة مع بعضها البعض، وتقوم على محاولة الوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية بطريقة علمية وتكنولوجية، وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها في برامج التنمية. وتعرف أيضا على أنها التكامل الطبيعي والوظيفي بين كافة العناصر الطبيعية والبيئية المتاحة في

المنطقة، فضلا عن الخدمات والتسهيلات والمرافق التي تساعد على إقامة المشروعات والاستثمارات بهدف الاستغلال الأمثل لعناصر المنتج السياحي. وهكذا تعد السياحة أحد موارد الدخل غير الناضبة التي أصبحت تراهن عليها عديد الدول نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والسياسية.[19]

ثانيا– الإمكانات السياحية في الجزائر: فرص الاستغلال ودلالات عن القطاع:

1– الإمكانيات السياحية في الجزائر:

تسخر الجزائر بمؤهلات سياحية هامة ومتنوعة، يمكن لها أن تشكل عناصر الجذب السياحي المطلوب؛ حيث تتوفر على سلسلة من الامكانيات السياحية من موارد طبيعية وثقافية وتاريخية، ودينية. ومؤهلات جيدة لفرص الاستغلال السياحي نوردها على النحو التالي:

- **المؤهلات الطبيعية**: وهي متنوعة كما وكيفا، وتتمثل فيما يلي:
- **الموقع الجغرافي والطبيعة المناخية:**

تقع الجزائر شمال القارة الافريقية، وفي قلب بلدان المغرب العربي الكبير، حيث تسمى المغرب الأوسط. يحدها سبع (07) دول على امتداد أكثر من 06 ألاف كلم؛ وهي تونس وليبيا شرقا، المغرب الأقصى والصحراء الغربية وموريتانيا غربا، ومالي والنيجر جنوبا. وتبلغ مساحة الجزائر 2381741كلم^2 وهي أكبر دولة افريقية وعربية مساحة.

وتمتلك الجزائر عبر مساحتها الشاسعة ثلاث أنواع مناخية رئيسة؛ أولها مناخ متوسطي يمتد على طول الشريط الساحلي الممتد من الشرق الى الغرب، حيث يتميز بدرجة حرارة متوسطة عموما تقارب 18 درجة مئوية بين شهري أكتوبر وأفريل. بينما يغدو الجو حارا رطبا بمعدل 30 درجة بين شهري جويلية وسبتمبر. وثانيهما مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا؛ ويتميز بموسم طويل، بارد ورطب في الفترة بين شهري أكتوبر وماي، وتصل درجة الحرارة فيه أحيانا الى 05 درجات مئوية وقد تقل عن ذلك في بعض المناطق، ويتميز عموما في باقي أشهر السنة بحرارة جافة تفوق 30 درجة مئوية. وثالثهما مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات؛ ويتميز بموسم طويل حار من شهري ماي الى سبتمبر، ويسجل فيه درجة حرارة تفوق 40 درجة مئوية، ويتميز في باقي أشهر السنة بمناخ دافئ يساعد على حركية السياحة الصحراوية في فصل الشتاء.[20]

- **السواحل الجزائرية والمناطق الجبلية والصحراوية:**

يمتد الشريط الساحلي الجزائري على مقدار 1200 كلم من الشرق الى الغرب، يتخلله عديد المناطق السياحية المهمة والنادرة؛ ولعل أبرزها بني صاف، تنس، سيدي فرج، تيقزيرت. القالة؛ وتحوي نظام بيئي غابي وبحيرات وثروات غابية ومائية. وحظيرة قورايا ببجاية؛ والتي تمتد على مسافة 10 كلم. (بوبكر بداش،2014،ص.10) وعن المناطق الجبلية السياحية فيبرز لنا سلسلتي الأطلس التلي وكذا الأطلس الصحراوي؛ اللتين تقدمان فرص الاكتشاف والصيد، زيادة على رياضة التزحلق على الثلج بمرتفعات الشريعة وتيكجدة. وتتوزع المناطق الصحراوية على مساحة مليوني كلم مربع ذات طبيعة شمسية لافتة؛ هي تمنراست(التاسيلي) وتعرف بالحضيرة الوطنية للتاسيلي، والتي صنفت منذ عام 1982 ضمن التراث العالمي، حيث يوجد بها ازيد من 1500 رسم ونقش حجري. وتمنراست(الهقار)، حيث تتميز

هذه الحضيرة الوطنية التي تم انشاؤها عام 1987 بتضاريس وثروات حيوانية، ورسومات ونقوش حول الأزمنة الغابرة. فضلا عن منطقة أدرار بقلاعها القديمة. وتندوف بقصورها القديمة التي تشكل متحفا على الهواء الطلق. وغرداية بقصور بني مزاب، وواحات النخيل.

- **المحطات المعدنية:**

تمتلك الجزائر مؤهلات ومحطات معدنية هامة، خاصة ذات الطبيعة العلاجية، فحسب المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية فإنه يوجد بالجزائر 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في الشمال؛ منها 136 منبع ذا أهمية محلية، و55 منبع ذا أهمية جهوية، و11 منبع ذا أهمية وطنية. ولعل أهمها حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف...[21]

- **المؤهلات الثقافية والدينية والتاريخية:**

وهي متواجدة على طول التراب الوطني تحفظ الذاكرة التاريخية للجزائر، وهي معالم مصنفة من المحميات التي أولتها منظمة اليونيسكو العناية والتنويه؛ ومن هذه المعالم نذكر منطقتي تيبازة وجميلة التي تعد من أهم المدن الرومانية، ومنطقة التاسيلي التي تحوي أزيد من 1500 لوحة معبرة عن تطور الحياة البشرية في الصحراء لأكثر من 6000 سنة قبل الميلاد. وقلعة بني حماد بالمسيلة وهي مدينة اسلامية تأسست عام 1007 وكانت عاصمة للدولة الحمادية. وقصر ميزاب الذي انشئ من طرف الميزابيين (الاباضيين). وعن الموروث التاريخي فإن الجزائر تعاقبت عليها عديد الحضارات كالحضارة الرومانية التي دامت لقرابة خمسة قرون وتوجد مخلفاتها بتيبازة وشرشال وجميلة وقالمة وتبسة. فضلا عن الحضارة الاسلامية ومخلفاتها في قلعة بني حماد بالمسيلة، والمنصورة بتلمسان، والمساجد العتيقة بالجزائر العاصمة. وكذا موروث ورصيد ديني من زوايا ذات أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمع ونذكر منها؛ الزاوية الرحمانية، والزاوية التيجانية وخلافتها بعين ماضي بالأغواط، والتي تضم أكثر من **500 مليون** مريد عبر دول العالم. وهو ما يمكن أن يشكل رهانا حقيقيا للسياحة الدينية بالجزائر.

ويستخلص مما سبق ذكره أن الجزائر تسخر بمؤهلات سياحية طبيعية هامة كما وكيفا قد لا تتوفر في عديد دول العالم حتى التي بها سياحة ناجحة على غرار تونس مثلا.

2- دلالات عن واقع السياحة في الجزائر:

واجهت الجزائر ظروف أمنية خطيرة في تسعينات القرن العشرين كان لها الأثر البالغ والسلبي على تأخر وضعية السياحة الوطنية. ويتطلب الوقوف على حقيقة قطاع السياحة راهنا في أي دولة الخوض في بعض المؤشرات ذات الصلة؛ والتي تعبر عن تطور السياحة وازدهارها. وتتمثل أولى هذه المؤشرات في معرفة نسبة عدد الوافدين الى الدولة مقصد السياحة. ولا تشذ الجزائر عن هذه القاعدة، حيث يدل هذا المؤشر على تطور قطاع السياحة في الجزائر، أين شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في عدد السواح بغض النظر عن طبيعتهم سواء كانوا أجانبا أم جزائريون مقيمون في خارج الوطن.

وبلغ عدد السياح الوافدين الى الجزائر عام 2012 مقدار 2.634056 سائح-بينما سجلت تونس حينها قرابة خمسة مليون سائح أما المغرب فقد سجل حينها تسعة ملايين سائح-(سعاد دولي، 2014، ص79) بعدما كان عام 2011 يعادل 2.394887 سائحا، بمعدل نمو قدره 15% مقارنة مع سنة 2010. وسجلت الجزائر ضمن هذه النسبة حينها 901642 سائحا أجنبيا عام 2011، بما يعادل نسبة تطور بلغت 37.66% مقارنة مع سنة 2010. بينما بلغ عدد السواح الجزائريون المقيمون في خارج الوطن

مقدار 1493245 سائح بمعدل نمو قدره 05% مقارنة مع سنة 2010. ويعود هذا التحسن والتطور في عدد السياح الوافدين الى الجزائر الى تحسن صورة الجزائر في الخارج، مع تحسن الظروف الأمنية المحلية، رافقه انهيار في النظام الأمني والاستقرار الاقليمي لدول ذات سياحة عالمية ناجحة على غرار تونس ومصر.[22]

وعن قدرات الايواء، فقد سجلت الجزائر لغاية عام 2011 مجموع 1184 فندق في مختلف الدرجات. حيث سجلت طاقة ايواء عام 2005 تقدر بـ 81000 سرير، ليتطور الى 85000 سرير عام 2007، ثم ليقفز الرقم الى 92737 سرير عام 2011. وتقدر حاليا قدرات الايواء بما يعادل 105.000 سرير عبر التراب الوطني-حسب الديوان الوطني للاحصائيات- وهو تطور بطيئ وغير كاف مقارنة مع امكانات دول أخرى كتونس مثلا. وعن خدمات النقل وشبكة الطرقات في الجزائر فإننا نجد الجزائر بعيدة عن المعدلات العالمية لشبكات الطرق والنقل بالنظر الى مساحتها القارية الشاسعة.

3- المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لقطاع السياحة في الجزائر:

تساهم السياحة في بعض الدول السياحية الناجحة مساهمة بالغة في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث المداخيل التي يمكن أن تتحقق بفضلها، أو من خلال فرص العمل التي يمكن أن توفرها. فضلا عن مساهمتها بجملة من المكاسب الاجتماعية والثقافية للبد المضيف. وتتمثل مساهمة القطاع السياحي الجزائري فيما يلي:

- مدى مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام: يساهم حاليا القطاع السياحي الجزائري بنسبة ضئيلة في الناتج الداخلي الخام-رغم تحسن الظروف الأمنية والجهود المبذولة للنهوض به- حيث بلغت نسبة مساهمته مقدار 2.5% عام 2009، وتقارب حاليا نسبة 03% من الناتج الداخلي الخام. والحقيقة تعد هذه النسبة مساهمة ضعيفة بالنظر الى معلات مساهمة السياحة في الناتج الاجمالي لدول الجوار والتي تصل نسبة 10% من جهة، وبالنظر الى المؤهلات السياحية الكبرى التي تمتلكها الجزائر من جهة ثانية.
- مساهمة السياحة الجزائرية في ايرادات الدولة: بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون دولار عام 2012، أي بمعدل زيادة قدره 30% مقارنة مع سنة 2009، وهي مساهمة لاتزال ضعيفة بالنظر الى ضخامة الاستثمارات والمؤهلات السياحية من جهة، وما يساهمه هذا القطاع في دول أخرى على مصر مثلا التي تصل عائداتها من السياحة الى حدود 08 مليار دولار سنوي.
- مدى مساهمة السياحة الجزائرية في توفير مناصب الشغل: يعد القطاع السياحي من القطاعات المهمة التي تراهن عليها الدول في توفير مناصب عمل لأفراد مجتمعها، سواء مناصب عمل دائمة أم مؤقتة. وتشير احصاءات وزارة السياحة الجزائرية الى تسجيل نمو معتبر في عدد مناصب العمل التي يوفرها القطاع السياحي في الجزائر، حيث انتقل العدد من 82000 منصب عمل سنة 2000 الى مقدار 396000 منصب عمل عام 2010، أي بزيادة قدرها 482%، ثم ليصل هذا التطور الى 420000 منصب عمل سنة 2012. وهذا بدوره يمكن من تحقيق مكاسب اجتماعية أخرى ذات علاقة بتوفر مناصب العمل.
- المساهمة في نصيب الفرد من الايرادات السياحية: تساهم السياحة الناجحة في خلق ثروة اضافية للبلد، فضلا عن مساهمتها في زيادة نصيب الفرد من الايرادات السياحية، فمثلا يصل نصيب الفرد من الايرادات السياحية التونسية لعام 2009 نحو 264 دولار أمريكي سنوي للفرد الواحد. في حين يقدر نصيب الفرد المغربي من الايردات السياحية للسنة نفسها مقدار 187 دولار. أما في الجزائر فلا يتجاوز نصيب الفرد من الايرادات السنوية سوى 04 دولار أمريكي فقط. وهو رقم ضعيف مقارنة بالدول المجاورة.[23]

مكاسب اجتماعية وثقافية أخرى متوخاة من القطاع السياحي بالجزائر: وتتمثل في جملة من المكاسب التي لا يمكن قياسها قياسا دقيقا، وإنما هي ذات مكاسب قيمية، حيث تتلخص هذه المكاسب المتوخاة نتيجة تفعيل الصناعة السياحية الجزائرية فيما يلي:

- الحفاظ على هوية المجتمع المحلي الجزائري، وذلك من خلال المساهمة في الحفاظ على الثقافة والعادات والتقاليد المحلية الجزائرية، وذلك عن طريق القيام بنشاطات ومهرجانات سياحية هادفة للتعريف بالموروث الثقافي والتاريخي الخاص بمختلف المناطق الجزائرية. كما تؤدي السياحة الى اعادة بعث الفنون المحلية والصناعات اليدوية التي أضحت مهددة بالزوال. وهكذا يتم اعادة احياء التاريخ الحضاري لمختلف مناطق الوطن، ناهيك عن تطوير الميراث الثقافي الانساني.
- يؤدي تطور النشاط السياحي في المناطق السياحية الجزائرية الى تثبيت وتزايد حجم كثافته السكانية نتيجة لخلق مناصب الشغل وفرص العمل في تلك المناطق السياحية، خاصة في المناطق السياحية الريفية. كما يؤدي الى تنشيط الطلب على المنتج السياحي المحلي ذي البعد التاريخي والحضاري.
- تعد السياحة أحد اسباب التطور الاجتماعي حيث تتاح امام افراد المجتمع الجزائري فرص التعرف على الأفكار والثقافات الأجنبية، فيتعزز التبادل الثقافي والتفتح على العالم الخارجي، وباقي الثقافات العالمية.
- تعد السياحة وسيلة حضارية للتبادل الثقافي بين السواح وسكان المناطق السياحية بالجزائر، وهو ما يمكن من امتلاك مقومات ثقافية تساهم في حوار ثقافي بناء بعيد عن التطرف والتعصب.[24] وهكذا تغدو السياحة قوة معززة للسلام نتيجة الروابط والعلاقات الناتجة عن الاحتكاك الثقافي، حيث يتولد نوع من التعاطف بين الشعوب، وبالتالي المساهمة في صناعة حوار الحضارات لا صراع الحضارات.[25]

تحديات ترهن نجاح السياحة في الجزائر: هناك بعض التحديات التي ترهن وتتسبب في عدم فعالية ونجاعة القطاع السياحي- كقطاع مساهم بفاعلية في التنمية المستديمة- في الجزائر الى مجموعة من المشكلات المزمنة والمرافقة ينبغي التغلب عليها، يمكن أن نوردها كما يلي:

- معضلة الأمن وعدم الاستقرار: وترجع هذه المعضلة الى الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر فترة تسعينات القرن العشرين بالجزائر؛ والتي لم تهدد السياحة الخاصة بالأجانب فحسب وانما حتى تنقل الأفراد داخل وطنهم غدى على إثرها أمرا صعبا. ورغم تحسن الوضع الأمني حاليا، الا أنه برزت تحديات أمنية اقليمية من فشل دولاتي اقليمي في مالي وليبيا، وما رافقه من تنامي للتنظيمات الارهابية، وكذا عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن-مثل حادثة تيقنتورين مثلا- فعلت فعلتها في تشويه صورة الجزائر والسياحة الجزائرية خارجيا.
- لعنة الموارد وغياب ارادة سياسية حقيقة ذات نظرة استراتيجية لقطاع السياحة: يرجع عدم وجود ارادة سياسية حقيقة ذات نظرة استراتيجية تثمن قطاع السياحة وتضعه ضمن القضايا ذات الاهتمام الاستراتيجي في الجزائر الى ما يسمى بنظرية "لعنة الموارد"، وذلك حينما يصبح النظام السياسي في أي دولة ريعية كانت يعمل ويجتهد في كيفية توزيع عائدات الريع النفطي على المواطنين، أكثر من العمل على خلق عمليات وقطاعات انتاجية.[26]

- غياب ثقافة وخدمات سياحية ذات مستوى مأمول: الحقيقة ان الحديث عن نجاح السياحة في الجزائر من عدمه يفرض علينا الخوض في ثقافة المجتمع الجزائري تجاه العملية السياحية برمتها، فمن جهة نلاحظ غياب ثقافة سياحية للمجتمع الجزائري مقارنة مع الدول العربية الأخرى من جهة، ومن جهة ثانية–حسب نظرنا– فإن المجتمع الجزائري مجتمع محافظ قد لا يجد في بعض النشاطات السياحية طرحا مقبولا. وأما عن غياب الخدمات السياحية فهو من الأسباب القوية في فشل السياحة الجزائرية، ذلك أن وجود مؤهلات سياحية طبيعية دون خدمات سياحية مأمولة لدى السواح–مثل نظام الأنترنت والاتصالات كأبسط مثال– يدفع الى نتيجة حتمية وهي سوء أداء القطاع السياحي.

خاتمة:

يستخلص مما سبق ذكره أن الجزائر لا تزال تعتمد اعتمادا شديدا على الريع النفط في ايرادات ميزانيتها الوطنية، وبنسبة جد خطيرة قد ترهن أمنها الاقتصادي في أية فترة ممكنة نتيجة عديد الأسباب لعل أولها؛ تحدي تذبذب وانخفاض أسعار الطاقة في السوق الدولية. وثانيها؛ تحدي نضوب الموارد الطاقوية وتراجع الإنتاج الوطني. وثالثها؛ تحدي زيادة الاستهلاك المحلي وما يرافقه من دعم للأسعار الذي يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني. ورابعها؛ تحدي ثورة الموارد الطاقوية غير الأحفورية والذي سيؤدي الى تراجع قيمة المنتوج الطاقوي الجزائري. كل هذه التحديات ترهن الأمن الوطني الجزائري وتطرح فكرة تنويع الاقتصاد الوطني. وهنا تطرح فكرة استغلال الطاقة الشمسية وخاصة في الجنوب الجزائري احدى الدعائم القوية لتعزيز الأمن الطاقوي الجزائري في المدى المتوسط والبعيد، كما يعد قطاع السياحة– باعتباره احدى الخيارات المتاحة والممكنة لخلق تنمية مستديمة– بديلا مرافقا يمكن الاعتماد عليه في خلق الثروة الوطنية لعصر ما بعد النفط، بالنظر الى المؤهلات السياحية الكبرى والمتنوعة التي تمتلكها الجزائر.

وتتمتع الجزائر بمؤهلات سياحية كبرى، ومقدرات جذب سياحي هائلة، سواء من حيث الكم أم الكيف. حيث تمتلك الجزائر وسطا سياحيا يمتد على امتداد وشساعة الدولة شمالا وجنوبا، شرقا وغربا. ومن شريط ساحلي بشواطئه الرائعة الى سلسلة الجبال والغابات الخضراء، وصولا الى صحراء شاسعة ذات اكبر حقل شمسي عالمي، وما تحويه من مواقع أثرية نادرة، وما يكتنفها من تاريخ حضاري تعقبت عليه عديد الحضارات والمستعمرات، وتاريخ ثقافي وديني، كلها تشكل عناصر الجذب السياحي المطلوب.

ولا تزال–رغم المقومات السياحية الهائلة– السياحة الجزائرية بعيدة عن الطموحات المرجوة، فلا عدد السياح هو في مستوى المعدلات المسجلة عالميا وعربيا، ولا وصلت نسبة مساهمة هذا القطاع في الدخل الوطني مثلما تسجله في دول الجوار.

ورغم أن القطاع السياحي الجزائري لا يزال بعيدا عن الأهداف المرجوة في خلق ثروة وطنية يعتمد عليها، الا أنه يمكن تحقيق ما وصلت اليه التجارب العربية الناجحة، اذا تم التغلب على التحديات التي تعتريه؛ وهي قدرة الجزائر في الحفاظ على الاستقرار الأمني، والتخلص من فكرة الريع النفطي، وأن لا نضوب لموارد المحروقات، وضرورة النظر الى قطاع السياحة كقطاع استراتيجي مثله مثل قطاع المحروقات. ليأتي بعدها الحديث عن ايجاد وخلق منتوجات وخدمات سياحية، ونشر الثقافة السياحية المطلوبة.

المقترحات والتوصيات:

- تقليل الاعتماد على الموارد الطاقوية الأحفورية عبر الاستثمار في الطاقة الشمسية لتعزيز الأمن الطاقوي الجزائري على ضوء التحديات الراهنة.

- التوجه نحو السياحة الشاطئية، ذلك أن الجزائر تمتلك أكثر من 357 شاطئ صالح للسباحة، وقدوة بالتجربة التونسية.
- التركيز على السياحة الصحراوية: نظرا لتفضيل السواح- خاصة الأوروبيين- الصحراء الجزائرية كوجهة لهم، وتنظيم مهرجانات منتظمة.
- تنمية السياحة الصحية والعلاجية: نظرا لما تمتلكه الجزائر من منابع معدنية، ورفع طاقات استيعابها.
- تفعيل السياحة الدينية والثقافية: بحكم الموروث الثقافي والديني.

الاهتمام بقطاع الاتصالات: سواء ما تعلق من اتصالات ومواصلات أو التمكين من ترويج عناصر الجذب السياحي.

- الهوامش والمراجع:

[1]- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية، **بحوث اقتصادية عربية**، ع.47،صيف 2009(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص.59

[2] - Daniel Yergin,"ensuring energy security, ***"foreign affairs,*** Volume 85, no.2 (march-april2006), p p.69-82.

[3]- عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص.45.

[4]- علي حسين باكير، تقديم محمد المجذوب، **التنافس الجيو استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات**(بيروت: دار المنهل اللبناني،2010)،ص48.

[5]- البنك الدولي: **انخفاض اسعار النفط**: الموجز الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ع.4، ديسمبر 2015،ص.3.

[6]- خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.6.

*- المنتج المرجح: وتعني فكرة القيام بدور المنتج المتأرجح Swing Producer أوسع من مجرد استخدام القدرة الفائضة من خلال زيادة أو تقليل الإنتاج بهدف التأثير على سوق وأسعار النفط العالمية. حيث قامت المملكة بتطبيق هذا المبدأ من خلال قيامها بتخفيض إنتاجها عام 1985 من 10 مليون برميل يومي إلى 3.5 مليون برميل يومي. غير أن تطبيق المملكة لهذا المبدأ جعلها تدرك أنها أكبر متضرر منه نتيجة خسارتها لبعض أسواقها الطاقوية لصالح دول منتجة أخرى. ومن هنا انصب اهتمام المملكة على ضرورة استعادة تلك الأسواق التي خسرتها من خلال تبنيها لفكرة المصدر الآمن. انظر الى خديجة عرفة، **أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية**،(جامعة نايف للعلوم الأمنية: الرياض،2014).

[7]- محفوظ رسول، **تحديات ورهانات الأمن الطاقوي الجزائري على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة**، في "الطاقة والتنمية في الجزائر" يوم دراسي بتاريخ 8 ديسمبر2015، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، ص.2.

[8]- ريتشارد هاينبورغ، **غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول**(تر.مازن الجندلي، بيروت:الدار العربية للعلوم،2006)،ص.45.

[9]- عبد المجيد عطار، تأثير انخفاض أسعار النفط وسياسات مواجهته: حالة الجزائر"، ندوة دولية حول **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة**،07 نوفمبر 2015(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص.2.

[10]- غريغوري غوس، **هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية**(الدوحة: مركز بروكنجز، أفريل 2015)، ص.2.

[11]- شريف عمر، الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، ع.6، جوان 2004، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص.3.

[12]- خبابه صهيب وآخرون،" تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ- دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، ع.10، 2013، ص.46.

[13]- مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، **مجلة الباحث**، ع.9، 2011،ص.225.

[14]- فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، **مجلة الباحث**، ع.11، 2012، ص.7.

[15]- عائشة شرفاوي، السياحة والتنمية المستدامة، **معارف**،ع.12،جوان 2012(جامعة أكلي أمحند أولحاج: البويرة). ص.214.

[16]- بومدين طاشمة، نظم الادارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة أكاديميا**،ع.02، 2014(جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف). ص.25.

[17]- عبدو مصطفى، محاولة تأصيلية في مفهوم التنمية المستدامة، **مجلة الرائد المغاربي**،ع.01،جوان 2013(مركز الرائد: الجزائر). ص.143.

[18]- عبد القادر عوينات، السياحة في الجزائر: تحديات ورهانات في ظل المخطط الوطني لتهيئة السياحة 2025، **معارف**،ع.12،جوان 2012(جامعة أكلي امحند أولحاج: البويرة).ص. 140.

[19]- **شرفاوي عائشة، مرجع سابق**، ص.17.

[20]- هواري معراج، هواري معراج،" السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية: حالة الاقتصاد الجزائري"، **مجلة الباحث**،ع.01، 2004.ص.24.

[21]- **المرجع نفسه**، ص.25.

[22]- بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية واحصائية، **بحوث اقتصادية عربية**،ع.66، ربيع 2014، ص.17.

[23]- سعاد دولي، **آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الاغواط،2014.ص.154.

[24]- خالد كواش، "أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص.90.

[25] - Lynn Minnaert et al., "What is social tourism?," **Current Issues in Tourism**, Vol. 14, No. 5 (Routledge ,July 2011), pp. 403–415.

[26]- ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة،2007، ص.72.